صراع الكتل السياسية إلى أين؟

كتل أدمتها سياساتها وتحالفاتها، وخساراتها لن تتوقف إلا بما يشبه المعجزة

□ بغداد/ ماجد طوفان

بعد فصل تشريعي شابه الكثير من التقصير في عمل مجلس النواب، بدا واضحا أن العملية السياسية في العراق مقبلة على العديد من الأزمات الجديدة، ويبدو أن التراكمات الكمية والنوعية للأزمات السياسية التي يشهدها العراق عصية على الحل وفق المعطيات الموجودة على الأرض، ويمكن القول إن الخارطة السياسية ستشهد تغييرات جذرية لدى بعض الكتل، وبالتالي سنشهد اصطفافات سياسية جديدة وفقا للمصالح وتوازنات القوى.

ويبدو أن اللاعب الرئيس في تلك التغييرات يتحرك بمستويين؛ خارجي والمتمثل بدول الجوار وتحديدا إيران والسعودية، وربما تمتد الجغرافية أوسع من ذلك، يضاف إلى ذلك اللاعب الرئيسي والضامن للعملية السياسية كما يراه البعض وهي الولايات المتحدة الأميركية، التي تواجه الآن مأزقا حقيقيا مع شركائها فيما يخص بقاء جزء من قواتها وما يتعلق بموضوع الحصانة القانونية، والمستوى الآخر تتلاعب به الكتل السياسية صاحبة النفوذ الكبير، ومن الواضح إن الصراع الداخلي قطع شوطا كبيرا بهذا الاتجاه، فكل كتلة أو حزب يسعى إلى تفتيت الكتلة الأخرى، وهي لعبة تشبه لعبة القط والفأر، ولعل القائمة العراقية هي المرشح الكبير لان تتشظى وبالتالي فأن انفراط عقدها سيتيح لغريمها (دولة القانون) الأول والتقليدي فسحة لالتقاط الأنفاس، والتقليل من مطالبات العراقية التي بدأت خسائرها منذ (تخلّيها) عن رئاسة الوزراء، وأخيرا ويبدو انه ليس آخرا، خسارتها مجلس السياسات الإستراتيجية، هل يمكن القول إن ائتلاف دولة القانون كان أكثر تماسكا من العراقية؟ وهل سياسة العراقية كانت فاقدة للموضوعية والنظرة الثاقبة فتمخض عن ذلك وكما يشير أكثر من مراقب إلى تفتت في ائتلاف العراقية، بل إن هناك من يقول إنها مقبلة على انشطارات كبيرة، الأيام الماضية شهدت الإعلان عن تشكيل تكتل جديد داخل القائمة العراقية يحمل اسم (تصحيح)، وقبله خرج من عباءتها (العراقية البيضاء)، أكثر من مراقب فسّر تشكيل هذا التكتل بأنه مؤشر واضح إلى أن العراقية مقبلة على تغييرات جوهرية على مستوى قياداتها، ولعل ما يؤشر أن هناك أزمة زعامات فيها، التصريحات التي تلت الإعلان عن التشكيل الجديد، إذ صرح الأمين العام لكتلة تصحيح "الكيان يتعرض لحملة مسعورة منذ ثلاثة أيام تشن من قبل أشباه الرجال الذين اتهموا هذا الكيان بأنه تابع لرئيس الوزراء والإسناد والصحوات"، مؤكدا أن "الكيان الجديد سيتعرض إلى هجمة شرسة ممن باعوا ضمائرهم للدوائر الإقليمية والغربية وممن يستحوذون ويسيطرون على كل شيء دون منافس".

وأوضح رئيس التكتل الجديد أن "روح العملية السياسية في العراق دارت ولا تزال تدور حول الصراع المحموم للاستحواذ على المناصب والكراسي تحت مظلة الديمقراطية"، مشيرا إلى أن "ما جرى ويجري في العملية السياسية لا يعدو كونه صراعا يدور في متاهات هذه العملية ضمن طائفية وحزبية ضيقة".

ويبدو جليا أن الصراع داخل الكتل في محتواه وجوهره يدور حول الكاسب والمغانم، بعض الأحزاب المنضوية داخل الكتل تشعر أنها لم تحصل على حصتها، وهذا أكثر ما يتجسد داخل ائتلاف العراقية، التي تعاني كثرة القيادات والرؤوس فيها، وفي السياق ذاته جاءت تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي الأخيرة لتزيد من تعقيد المشهد، وهي تصريحات عدها المراقبون بأنها طائفية ولا يمكن أن تصدر من رأس السلطة التشريعية، في حين عدها آخرون انها نوع من الضغط السياسي مارسه النجيفي على الحكومة للحصول على مكاسب جديدة، ووفق هذه المسارات السياسية المرتبكة، والتي تبقي العملية السياسية تراوح في مكانها، يبدو ألا أفق واضحا لانفراج فعلي وحقيقي بين الفرقاء السياسيين، فالكل يراهن على عامل الزمن والدعم الخارجي بقدر ما افرغ السياسيون الداخل العراقي من محتواه قافزين على الثابت الوطني باتجاه مصالح وتحالفات خارجية، وربما هذا التوصيف أصاب المواطن العراقي باليأس، وولد هوة كبيرة بينه وبين نخبه السياسية التي انشغلت بصراعاتها، تاركة المواطن يعاني مشاكل جمة لها أول وليس لها آخر، وتبقى كل الاحتمالات واردة في مشهد يتسم بعراقيته، إذ ليس هناك وضع سياسي في العالم يشبه المشهد العراقي. بعض الكتل أدمتها سياساتها وتحالفاتها، وخساراتها لن تتوقف إلا بما يشبه المعجزة.

كتابة على الحيطان

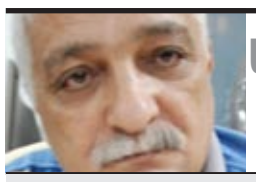

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

فدرالية الامتيازات!

لا أتفق مع الكثير من الآراء التي قرأت تصريحات رئيس مجلس النواب على أنها اتجاه طائفي للدفاع عن المكون السني، وأعتقد أن السيد النجيفي يبحث عن توسيع دائرة فدرالية الامتيازات من خلال استخدام الخطاب الطائفي الذي اعتقدنا خطأ أن رئيس برلماننا الموقر ابعد عراقي عنه.

لقد تعودنا من سياسيينا ان يلوحوا بالطائفة كلما احتاجوا إلى مناصب جديدة لهم أو لأحزابهم، فيتباكون على الطائفة باسم التهميش والإقصاء وعند الاستجابة لمطالب بكائهم، تهدأ النفوس وتخمد الأصوات ويتهيأ الناس لعرض مسرحي جديد.

أسامة النجيفي يعرف جيدا أن طروحات الفدرالية على أساس الطائفة قد أفشلتها المكونات نفسها، فدرالية المحافظات التسعة للشيعة التي طرحت أفشلها الشيعة أنفسهم وخسر حاملو لوائها الكثير من رصيدهم الشعبي وهو ما انعكس في انتخابات المحافظات التي طالبوا لها بالفدرالية، شعار إقليم البصرة قد طواه النسيان هو الآخر بعد أن فشل المروجون له في لحصول على مئة ألف صوت بصراوي لكي يحق لهم طرحه على البرلمان لمناقشته واختفت شخصيات الفكرة حتى عن شاشات الفضائيات، فدرالية السنة التي طرحت من أكثر من حزب وجهة وائتلاف انتهت عند ممانعات الموصل وصلاح الدين والأنبار. وفشلت حتى فكرة الإقليم المسيحي ولم تلق لها رواجا عند أكثرية المسيحيين.

إذن نحن أمام رفض شعبي عام، ليس ضد فكرة الفدرالية، فهي دستورية أولا ومطبقة في بقاع كثيرة من العالم، بل لان طرحها يتم على أساس طائفي أو ديني، وبالتالي فان الممانعات العراقية التي أحبطت جرّها إلى حرب أهلية قادرة على أن تحبط مثل هذه الألعاب الصبيانية.

لو سأل النجيفي نفسه وهو يتحدث عن مواطني الدرجة الثانية.. هل إن العاطلين عن العمل من السنة فقط؟ هل الذين طالهم الإرهاب من الشيعة فقط؟ هل إن محافظة النجف تحديدا ترفل بالعز والرفاه والتخمة فيما تتضور نينوى جوعا؟ الا يعلم السيد النجيفي ان طلابا في محافظة الناصرية مازالوا حتى اليوم، وبعد ثماني سنوات من التغيير، يحصلون على تعليمهم في مدارس من "التنك" وان المواطنين في البصرة مازالوا يشربون الماء الملوث!! في هذه الحالة من حق مواطني الجنوب بأكثريتهم الشيعية أن يقولوا إنهم مواطنون من الدرجة العشرين ويتحسرون على أوضاعهم وهم يرون ممثليهم يرفلون بالعز والامتيازات في مجلس النواب!!

السد النجيفي يعلم قبل غيره انه غير مخول لان يتحدث باسم السنة، وان تخويله الوحيد هو أن يتحدث باسم الشعب العراقي باعتباره قائدا للسلطة التشريعية في البلاد التي أتت عبر صناديق الاقتراع. لا يحق للنجيفي ان يقول ما قاله محرضا على الفرقة الطائفية مؤججا نارها التي أطفأتها دماء عراقية غالية، ولو كنّا في بلد يحترم الدستور والقانون فان الخطوة الصحيحة هي أن يقف النجيفي أمام القضاء لمخالفته الدستور وحنثه باليمين وتحريضه الطائفي! وهو الأمر الذي ينبغي أن ينطبق على كل مروجي الخطابات الطائفية في البلاد!

ولكن من يفعلها؟

الولايات المتحدة تتخلى عن خطط إبقاء قواتها في العراق

■ جميع القوات العسكرية عازمة على الرحيل سوى ١٦٠ عنصرا ملحقين بالسفارة الأميركية

■ التمثيل الدبلوماسي لواشنطن في البلاد سيكون كبيراً بغضّ النظر عن التمديد من عدمه

□ عن: فوكس نيوز

ذكرت الاسيوشيتدبريس أن الولايات المتحدة تتخلى عن خططها لإبقاء القطعات في العراق بعد موعد الانسحاب النهائي في نهاية العام الحالي، إلا إن إدارة بوش أكدت أن المحادثات مع القادة العراقيين مستمرة بهذا الشأن.

منذ أشهر والمسؤولون الأميركان يتجادلون حول ما إذا كانوا سيلتزمون بموعد الانسحاب النهائي الذي تم الاتفاق عليه عام ٢٠٠٨ أو التفاوض بشأن اتفاقية أمنية جديدة لضمان عدم هدر المكاسب التي تحققت والأرواح التي أزهقت منذ آذار ٢٠٠٣. ففي الأسابيع الأخيرة انشغلت واشنطن بمحاورة القادة العراقيين حول إمكانية إبقاء بضعة آلاف من القوات الأميركية لتدريب قوات الأمن العراقية، إلا أن احد المسؤولين البارزين في إدارة أوباما ذكر بان القطعات الأميركية كافة ستغادر العراق باستثناء حوالي ١٦٠ جنديا ملحقين بالسفارة الأميركية. كما أكد مسؤول آخر مغادرة القوات قائلا بان الانسحاب يمكن أن يسمح بمهمات تدريب عسكرية محدودة في المستقبل إذا ما طلب العراق ذلك. أما جورج ليتل الناطق باسم البنتاغون فقد قال "إن ما يقال عن التوصل إلى قرار نهائي بشأن علاقتنا التدريبية مع الحكومة العراقية، غير صحيح. وأن الحوار بشأن ذلك مازال متواصلا". بينما ذكر تومي فيتور الناطق باسم البيت الأبيض "لقد أوضح الرئيس أوباما مرارا بأننا ملتزمون باتفاقنا مع الحكومة العراقية في سحب قطعاتنا كافة في نهاية العام. وفي الوقت نفسه نحن نؤسس لشراكة شاملة مع العراق بموجب (اتفاقية الإطار الإستراتيجي) التي تشمل علاقة أمنية متينة، وأن المحادثات مع العراقيين حول طبيعة تلك العلاقة مستمرة". خلال المحادثات أصر القادة العراقيون على رفض منح الجنود الأميركان الحصانة من الملاحقات القضائية في المحاكم العراقية، كما رفض الأميركان البقاء بدونها. القيادة العراقية منقسمة حول ما إذا كانت تريد بقاء القوات الأميركية أم لا. فالبعض يزعم بان المزيد من التدريب والمساعدة الأميركية أمر ضروري خاصة في حماية سماء العراق وجمع المعلومات الاستخبارية، إلا أن آخرين يعارضون بقوة أي تواجد أميركي، من بينهم التيار الصدري الذي هدد بشن هجمات على أية قوة أميركية تبقى في العراق.

رئيس الوزراء نوري المالكي أخبر المسؤولين العسكريين الأميركان بأنه لا يمتلك ما يكفي من الأصوات البرلمانية لمنح الحصانة للمدربين الأميركان. وقال دبلوماسي غربي في العراق بان المالكي قد اخبر الدبلوماسيين الدوليين انه لن يطرح قضية الحصانة في البرلمان لأن النواب لن يوافقوا عليها.

من المعروف إن أعضاء البرلمان العراقي يتفقون في اللحظة الأخيرة، إلا أن احتمال اتفاقهم على موضوع الحصانة ضئيل جدا وإن الجيش الأميركي بحاجة إلى نقل تجهيزاته بأسرع ما يمكن، وإن التغيير في اللحظة الأخيرة ما بين الآن و٣١ كانون الأول يعتبر مستحيلا.

بغض النظر عن بقاء أو عدم بقاء القوات الأميركية، فسيكون هناك تمثيل دبلوماسي أميركي كبير جدا. فالسفارة الأميركية في بغداد هي من اكبر السفارات في العالم، وستكون لوزارة الخارجية مكاتب في البصرة وأربيل وكركوك بالإضافة إلى الأماكن الأخرى التي سيقوم فيها المتعاقدون بتدريب القوات العراقية على التجهيزات العسكرية التي سيشتريها العراق.

وسيقوم حوالي خمسة آلاف متعاقد امني بمهمة حماية الدبلوماسيين والمكاتب الأميركية في العراق. وستحتاج السفارة الأميركية إلى عدد كاف من مشاة البحرية (المارينز) للحماية، بالإضافة إلى ١٥٧ عسكريا أميركيا مسؤولا عن تسهيل مبيعات الأسلحة للعراق. هذه المهمات قياسية و ثابتة في كل السفارات الأميركية في العالم ويعتبر هؤلاء الأفراد جزءا من كادر السفارة. عندما تم تمرير اتفاقية ٢٠٠٨ التي أقرت مغادرة القوات الأميركية كافة، اعتقد الكثير من المسؤولين الأميركان بحتمية إعادة التفاوض بشأن تلك الاتفاقية من اجل السماح ببقاء القوات الأميركية لفترة أطول. في هذا العام كررت الولايات المتحدة القول بأنها ستتلقى عرضا من العراق بإبقاء قوة صغيرة، وقال العراقيون بأنهم يحتاجون إلى المساعدة العسكرية الأميركية. لكن مع قرب انتهاء العام وتقليص عدد القوات التي ستبقى في العراق يبدو واضحا أن تمديد الوجود العسكري الأميركي ليس مؤكدا. إن قضية الحماية القانونية للأميركان هي التي أفشلت الصفقة.

مازال العراقيون غاضبين من الأحداث التي جرت مثل فضيحة سجن ابو غريب او حديثة عندما قام الجنود الأميركان بقتل مدنيين عراقيين في محافظة الأنبار، وأنهم يريدون إخضاع القوات الأميركية للقانون العراقي. القادة العسكريون الأميركان لا يريدون المجازفة بإخضاع قواتهم إلى المحاكم العراقية في حالة اضطرار هذه القوات للدفاع عن نفسها في بيئة لا تزال معادية لها.

من غير المحتمل أن يتوفر للبرلمانيين العراقيين الوقت للموافقة على صفقة بقاء القوات الأميركية حتى لو أرادوا ذلك. فالبرلمان يتمتع الآن بعطلة الحج لغاية ٢٠ تشرين الثاني، و لم يتبق سوى أسابيع قليلة لاتخاذ إجراء تشريعي قبل الموعد النهائي للانسحاب.

عدم التوصل إلى شيء في نهاية هذا العام سيسمح للمالكي و أوباما بإعلان النصر، حيث سيكون أوباما قد أنجز وعوده بإنهاء الحرب ويكون المالكي قد أنهى الوجود الأميركي في العراق واستعاد سيادة العراق.

■ ترجمة عبدالخالق علي

اعلام

◆ نجيب: البرلمان ينتظر مجيء الموازنة

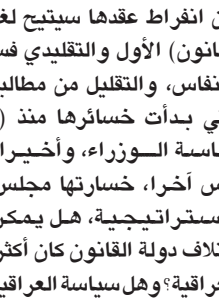

قالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب انه "ما زال البرلمان ينتظر وصول موازنة ٢٠١٠، كي تدرس وتبحث وتناقش"، مبينة أن "مجلس الوزراء لم ينته من دراستها وما زالت الحكومة تدرس فقراتها، ولم يتم إرسالها حتى الآن إلى مجلس النواب واللجنتين المالية والاقتصادية فيه". وأضافت نجيب أن "مجلس النواب ينتظر إقرارها من قبل مجلس الوزراء، ليتم التصويت عليها في البرلمان".

◆ الطرفي: تصريحات النجيفي مخدشة للوحدة

أكد النائب عن كتلة المواطن المنضوي في التحالف الوطني حبيب الطرفي أمس ضرورة تمسك جميع السياسيين والمشاركين في الحكومة العراقية بـ"الثوابت الوطنية". ودعا الطرفي في تصريح نقلته وكالة المستقبل للانباء الى الابتعاد عن التصريحات التي تؤجج الوضع السياسي وتثير النعرات الطائفية، منتقدا تصريحات رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي بشأن وصف السنة بالموطنين من الدرجة الثانية، واصفا إياها بـ"المخدشة للوحدة".

◆ الحسناوي: ضرورة مراجعة الخطط الأمنية

كشف نائب عن ائتلاف دولة القانون عن أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد تغييرا في القيادات والخطط الأمنية. وقال النائب صالح الحسناوي إن "الخروقات الأمنية المتكررة خلال الأيام الماضية دعت الجهات ذات العلاقة إلى مراجعة الخطط الأمنية ووضع الخطط البديلة".وأضاف أن "لجنة الأمن والدفاع النيابية عقدت اجتماعا مع القادة الأمنيين وقامت بالتحقيق ومساءلة بعضهم لمعرفة أسباب الإخفاق في تنفيذ الخطط الأمنية".